التحرير التجاري وأطروحة النمو والرفاهية، عقد من اتفاق النافتا .. تجربة مخيبة للآمال

أ . **عقبة عبد اللاوي** (المركز الجامعي الوادي) – الجزائر
أ . **نور الدين جوادي** (المركز الجامعي الوادي)– الجزائر

الملخص :

أكاديميا وعلميا لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات « المتعددة الأطراف » أو من خلال الترتيبات « الإقليمية الجديدة »، يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمدا لتجمع بين (التجارة، التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية، وزيادة الرفاهية. ولذلك فإن على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أن ترتكز على تجارة محررة دون معوقات وذلك لتحقيق الثنائية المتلازمة (تحرير تجاري أكثر نمو اقتصادي أكبر). تاريخيا هذا الطرح يلازمه الكثير من التضبيب والتضليل، ميدانيا أثبت تجربة النافتا زيف الخطاب المروج لهذه الثنائية.

Abstract:

Academically and scientifically, The discourse is still the promising and the promoter of liberalization trade, whether through negotiations «multilateral» or through the arrangements of «new regionalism», It derives its legitimacy from the combination which is intentionally put together to collect between (trade, development) within the thesis on proselytizing for a strong causal relationship, the membership and direct between The liberalization of foreign trade at all flow levels, and the high rate of economic development, and increase prosperity. Therefore, The efforts to achieve economic development should be based on unimpeded free trade so as to achieve bilateral syndrome (more trade liberalization more greater economic growth). Historically this approach accompanied with a lot

of fog and deception, on the field experiment of NAFTA proved the falseness of discourse which is propagated to this bilateral.

في زحمة التحولات الدولية الكبرى، وعلى كافة الصعد التي يشهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الآن، ثمة الكثير من الموضوعات والمتغيرات الاقتصادية التي صار التوقف عندها أمراً ضرورياً، باعتبارها خيوطاً واضحة المسار في الصورة الراهنة للعلاقات الدولية، والتي يراد تزكية إسقاطها باعتبارها المسار الاستراتيجي لخارطة العلاقات الدولية؛ وتحديدا في الزاوية الاقتصادية.

ومما ميز الراهن ارتفاع معدل الارتباط في العلاقات الدولية سواء كانت سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية...إلخ وكان نتاج هذا الترابط نسج اتفاقيات ومعاهدات وعلاقات تعاون وتكامل بين أطراف ودول مختلفة بكل ما تحمله هذه المبادرات من اللاتكافؤ في الأطراف والأهداف والنتائج..

تاريخيا... على مستوى القارة الأمريكية تحديدا الشمالية، حدث تحول في موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه التعددية، بالإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية كونها خطوة مهمة تدعم السير الحثيث اتجاه التعددية، فقامت الولايات المتحدة بالتفاوض حول اتفاقيات مناطق تجارة حرة، ومع ما يشوب هذا التغير من ملابسات، يعزوها «باجواتي» بما أسماه بـ «**العلل المتزامنة للعملاق المتهافت**» ففي رأيه أن نهوض «شرق آسيا»، لا سيما «اليابان» أدى إلى تدهور وضع أمريكا في الاقتصاد العالمي. كما أدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحول الاتحاد الأوربي –بعد استكمال ملامح الوحدة– إلى قلعة تكتفي بسوقها الداخلية الموحدة كبديل للأسواق الدولية، وعن إصابتها بما يسمى بـ «التصلب الأوربي» وما يشكله من خطر على التعددية، وخشية اعتلاء الاتحاد الأوربي سدة الاقتصاد العالمي وانتقال إدارة دواليبه إليه وتراجع الدور

الأمريكي الريادي الذي لعبته خلال نصف قرن من الزمن أو يزيد، فمن ثم لجأت الولايات المتحدة إلى إبرام حزمة من اتفاقات التكامل الإقليمي من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأسواق، وتقوية مركزها اقتصاديا وسياسيا.. ومن ذلك اتفاق المبرم مع جارتيها المتقدمة كندا والنامية المكسيك.

إذاً منتصف الثمانينات بدت ملامح تحول تطفو على قسمات المواقف الأمريكية اتجاه « التعددية »، من خلال الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية، وإسهاماتها في النمو والتنمية. فقامت الولايات المتحدة بالتفاوض حول مناطق تجارة حرة مع كندا ودعوة دول أخرى لمفاوضات مماثلة، خاصة في نصف الكرة الغربي، وإن كان من غير الواضح للعيان وبجلاء السبب في هذا التحول، وإن كان البعض يعزوه إلى ما أسماه « باجواتي » بـ « العلل المتزامنة للعملاق المتهافت »[1] ففي رأيه أن نهوض شرق آسيا، لا سيما اليابان واكتمال مشروع أوربا الموحدة، أدى إلى تدهور وضع أمريكا في الاقتصاد العالمي. هذا التراجع في القوة بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزان التجاري أثار مشاعر الحمائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وحركا مطالبات بإنهاء التعددية. ورغم النداءات المعارضة لهذا الاتجاه المطرد (نحو الترتيبات الإقليمية)، وأنه سوف يهدم أساس عمل الجات، إلا أن المواقف الرسمية الأمريكية اتجهت عكس ذلك.. ففي معرض الدفاع عن التوجه الجديد نحو النافتا * ذكر المندوب التجاري الأمريكي ميكي كانتور (*Mickey Kanto*) أن «الترتيبات التجارية الإقليمية يُمكن أن تؤهل الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي.. ويمكنها أن تكمّل التجارة العالمية وتشحذ المفاوضات حولها»[2].

أكاديميا وعلميا لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات « المتعددة الأطراف » أو من خلال الترتيبات « الإقليمية الجديدة »، يستمد شرعيته من توليفة ركبت قصراً لتجمع بين (التجارة والتنمية). بعلاقة سببية تلازمية.

وعليه فالربط السابق يدفعنا إلى طرح حزمة من التساؤلات أهمها :

- هل القول بالعلاقة السببية بين «التحرير التجاري» و«النمو الاقتصادي» هي رؤية واقعية، وحقيقة وتجربة ميدانية، أم لا يعدو كونه خطابا تبشيريا؟
- وهل فعلاً أن «السياسة الحمائية» أمست عائقاً لـ «التنمية» ؟ ما يستلزم ضرورة التخلص من آلياتها ؟ أم أن للتاريخ ما يقول حول موضوعة العلاقة الترابطية بين حماية « السوق الوطنية » ومسارات تشكلها وأدوات استكمال بناء ركائزها الاقتصادية ؟
- وهل أن سياسة التحرير الشامل التي انتهجتها المكسيك من خلال ترتيبات «الإقليمية الجديدة» عبر النافتا، مع أكبر الاقتصاديات في العالم (الولايات المتحدة) قد حققت وعود النمو والتنمية والرفاهية المأمولة .. ؟

1- توليفة التجارة / التنمية

أكاديميا وعلميا لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات « المتعددة الأطراف » أو من خلال الترتيبات « الإقليمية الجديدة » [*] ، يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمدا لتجمع بين (التجارة، التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية. ولذلك فإن على الجهود الرامية إلى تحقيق

التنمية الاقتصادية أن ترتكز على تجارة محررة دون معوقات وذلك لتحقيق الثنائية المتلازمة (تحرير تجاري أكثر نمو اقتصادي أكبر). ويتجلى ذلك في كثير من الخطابات الرسمية، والأبحاث والكتابات العلمية..

«الدول التي لا تستطيع أن تنمي اقتصادياتها بنفسها، فإنّ الدول المتقدمة ستساعدها في تحقيق ذلك.. » [3]، «عندما يرتفع مستوى سطح البحر ترتفع معه جميع السفن الطافية على الماء أيضا.. »[4]، «ينبغي أن لا ننسى أن نُذّكر البلدان الفقيرة بأن سياساتها التجارية ذاتها غالبا ما تكون هي السبب في تدني صادراتها وبالتالي أدائها الاقتصادي...»[5]، «إن أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجمعان بين حرية الأسواق والديمقراطية»[6].

في غير قليل من الخطابات الرسمية، والتحليلات والكتابات والأبحاث العلمية التي اعتبرت مصادر التأصيل للتوجه نحو الانفتاح والتحرير التجاري سواء بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال الانضواء ضمن ترتيبات «إقليمية جديدة» تجمع بين دول متقدمة تتولى القيادة مع أطراف نامية، تُؤطرها اتفاقيات تحرير تشمل العديد من المجالات تفوق المجالات المُتفاوض عنها في المفاوضات المتعددة الأطراف، وتزيد عنها عُمقا، هذه الإقليمية التي تعيد إلى الأذهان الإقليمية الكولونيالية التي كانت تجتمع قسرا فيها مجموعة من دول المستعمرات حول دول المركز، لكن هذه المرة على نحو قد يُقال (أو يُروج له طوعي..) وجدت فيه بعض الدول النامية ضالتها.. أو ما تعتقده أحلاما قد تُحقق من أجل النفاذ إلى الأسواق المُتقدمة – التي ظلت ولعقود آمالا فقط– كآلية من أجل تحقيق مستويات مقبولة من النمو والتنمية.. والرفاهية ورفع غبن الفقر الذي رُزأ به العديد من سكان هذه البلدان.

على هذا المنوال نُسجت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، لتحمل ضمن طيات مشروعها آمالا وأحلاما ووعودا بالنمو الاقتصادي والرفاهية..

للمكسيك والمكسيكيين.. وبين المرتجى من هذه الاتفاقية والمتاح منها حقا نقف هذه الإطلالة.

على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على الشبكة العنكبوتية، والذي يشرف عليه « مكتب برامج الإعلام الخارجي» التابع لها، وضمن العدد الأول لشهر جانفي 2007 لجريدة «إي جورنال يو آس آي» الإلكترونية التي تنشر دورياً على الموقع، رسمت وزارة الخارجية وبدقة وجهة نظر « الولايات المتحدة الأمريكية » حول ما يجب أن تؤول إليه «التجارة العالمية»، تلك الوجهة نظر التي يمكن تلخيصها ضمن عبارة: أن الوصول لشواطئ «النمو والرفاهية» لا يمكن أن يتحقق إلا عبر مركب « التحرير التجاري».

في «مقدمة» العدد، والتي جاءت بقلم السفير «جون فيرونو» نائب الممثلة التجارية الأمريكية، تجلى التأييد الأمريكي المطلق لـ «التجارة الحرة» كل ذلك عندما كتب قائلاً[7] : يوفر لنا التاريخ والخبرات المتراكمة الكثير من العِبر الهامة أثناء نظرنا إلى مستقبل « النظام التجاري الدولي ». وقد شكلت التجارة، خاصة منذ نهاية « الحرب العالمية الثانية » دافعاً جوهرياً لا يمكن فصله عن « التقدم الاقتصادي ». فقد أسهمت الجولات الناجحة المتعاقبة لتحرير التجارة الدولية المتعددة الأطراف، سواء تحت مظلة الاتفاقية الدولية للتعريفات والتجارة (GATT)، أو تحت مظلة خليفتها، منظمة التجارة العالمية (WTO)، في إعادة بناء اقتصادات أوربا التي دمرتها الحرب، ووفرت سبيلا أثبت نجاحه للتنمية في الدول المستقلة والساعية إلى التحديث في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، كما أنها انتشلت مئات الملايين من سكان العالم من وطأة الفقر.

وقد دأب جميع الرؤساء الأميركيين الذين تولوا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود السبعة الماضية، بدءاً من الرئيس «فرانكلين د.

روزفلت» مروراً بالرئيس «جورج دبليو. بوش» على تقديم الدعم الثابت لسياسة تقليص الحواجز التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائنا في شتى أنحاء العالم. وقد كانت هناك قناعة مشتركة بينهم بأن «التجارة» تلعب دوراً رئيسياً في رفع مستوى المعيشة وزيادة الازدهار وتأمين تشكيلة أكبر من الخيارات المتوفرة لمواطنينا ولمواطني الدول الأخرى أيضا. ونتيجة لهذه السياسة، غدت الولايات المتحدة الأميركية أكثر الاقتصادات الرئيسية في العالم انفتاحاً، ويشكل هذا الانفتاح بالذات مصدراً واضحاً لقوة الاقتصاد.

ونحن نشهد الآن فترة من التحول السريع في «السوق العالمية» . ففي غضون السنوات التي أعقبت نهاية فترة « الحرب الباردة » وحدها، انضم حوالي ألفي مليون مستهلك وعامل إلى «الاقتصاد العالمي» نتيجة انهيار العوائق السياسية والتكنولوجية التي كانت تقف في طريق المشاركة في السوق. ويتعين علينا، لتمكين المزيد من الناس من متابعة تحقيق أحلامهم وتحسين دخل أسرهم، أن نطلق العنان لما تنطوي عليه « التجارة » من قدرة على تشجيع مزيد من « النمو الاقتصادي » وخلق فرص عمل أفضل.

ويقدّر «البنك العالمي» أن إزالة الحواجز التجارية بشكل تام يمكنه انتشال عشرات الملايين الآخرين الإضافيين من الفقر؛ ولذا فمن الواضح أنه يترتب علنا واجب أخلاقي بالتوصل إلى سبيل للتقدم في المجال التجاري. وعلاوة على ذلك، ففي حين أنه يمكن لتخفيف عبء الديون والمساعدات الخارجية أن يقدما مساهمة ذات شأن في تنمية الدول الفقيرة، إلا أن التجارة وتحرير التجارة سيكونان على الأرجح أداتين حتى أكثر قوة لتقليص الفقر وتوفير الموارد الاقتصادية للمجتمعات كي تواجه أكثر احتياجاتها إلحاحية.

وتشير تقديرات البنك الدولي أيضا إلى أن الزيادة في الدخل السنوي في الدول النامية التي ستنتج عن إلغاء الحواجز التجارية المفروضة على السلع

والبضائع وحدها دون غيرها، ستبلغ 142 بليون دولار على أقل تقدير. ويفوق هذا المبلغ الثمانين بليون دولار الذي قدمته الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية كمساعدات اقتصادية خارجية في العام 2005.

إن المكاسب المحتمل جنيها من تحرير تجارة السلع المصنعة والخدمات والمنتجات الزراعية هائلة حقا . وقد كان تعليق مفاوضات «دورة الدوحة» التابعة لـ منظمة التجارة العالمية في العام 2006 مخيباً للآمال بالنسبة لجميع المؤمنين بقدرة «التجارة» على تعزيز «التنمية الاقتصادية» وزيادة الفرص الاقتصادية وتسهيل سبل التعاون السلمي بين الدول. وهذا هو ما جعل الرئيس «بوش» يصدر تعليماته إلى «الممثلة التجارية الأميركية» لمواصلة السعي إلى التوصل إلى اتفاقية متوازنة تحقق أهداف التنمية التي تنشدها دورة مفاوضات «الدوحة».

أما التراجع [إستراتيجية التحرير التجاري] وتشييد الجدران والحواجز والعوائق أمام «حرية التجارة»، فلا يُشكِّل الوسيلة الناجعة لمعالجة الأمر: إن الحواجز الاقتصادية تحمي قلة قليلة من الناس على حساب الكثرة الكثيرة، والدول التي تفشل في مقاومة إغراء اعتماد سياسات حِمائية تعرض نفسها لخطر تحويل اقتصادها إلى اقتصاد يتصف بنموّ أبطأ وقطاعات غير كفأه وغير قادرة على المنافسة وبطالة أكثر تفاقماً وتضخم أكثر ارتفاعاً على المدى البعيد.

وثمة مردود اجتماعي واسع أيضاً لازدياد حجم التبادل التجاري : فالدول الأكثر ثراء تكون أكثر ميلاً إلى (وقدرة على) تكريس بعض مواردها للمحافظة على بيئتها. كما أن العاملين في الصناعات المرتبطة بالتصدير يتقاضون في العادة أجوراً أكثر ارتفاعاً من أجور نظرائهم العاملين في القطاعات الصناعية غير المتصلة بالتصدير . والمكاسب المتأتية عن

«التجارة» هي الآن حقيقة ملموسة بالنسبة لمئات الملايين من الأفراد الذين يتوقف رزقهم ورزق أسرهم عليها.

ونرجو أن يتوقف قراء هذا العدد ملياً أمام كل مقالة من المقالات الواردة فيه، وأن يستخلصوا منها إدراكاً أكبر، وتفهماً أعمق، للفوائد التي يعود بها تحرير التجارة على تحسين نوعية حياة جميع البشر في جميع أنحاء العالم.

في سياق محاولات التبرير الواسعة لوجهة نظرهم حول أهمية تحرير عمليات «التجارة الدولية» في تحقيق «التنمية الاقتصادية»، أجابت « كريستينا ر.سفيللا » نائبة مساعد « الممثلة التجارية الأميركية لشؤون العلاقات العامة وشؤون الاتصالات ما بين الحكومات » عن السؤال حول : **ما هي الأسباب الداعية لتحرير التجارة؟**[8] عندما كتبت عند مدخل دراستها التي عنونتها بنفس السؤال السابق: أن الدليل واضح وجلي كون الانفتاح تجارياً يخلق الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي؛ أما إقامة الحواجز في وجه التجارة فيجعل وضع المجتمعات أسوأ إجمالاً مما كان عليه. وقد تعلمت الولايات المتحدة الأميركية هذا الدرس بعد فرض قانون الرسوم الجمركية المعروف بـ «قانون سموت هاولي» في العقد الثالث من القرن الماضي. ومنذ أن تخلت الولايات المتحدة عن القانون المذكور، تصدرت العالم في فتح الأسواق الدولية مما غذى نمو الدول وتطورها وساعد في انتشال الملايين من الفقر. إلا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الفوائد التي ستنجم عن تحقيق تجارة حرة إلى حد أكبر في المنتجات الزراعية، والبضائع المصنعة، والخدمات، وسواها من المجالات. والدول النامية هي التي ستستفيد بشكل خاص.

وتستطرد « كريستينا » قائلةً: أنه من المفيد التذكير بأن التجربة الفعلية والنظرية الاقتصادية قد أثبتتا أن الأسواق المفتوحة وتحرير « التجارة العالمية »

[من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو الانضواء لأحد مكملاتها من ترتيبات الإقليمية الجديدة] بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المقيدة للتجارة، يشكلان طريقة أثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق النمو . فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر وسكاناً أفضل صحة ومعدلات تعليم أعلى ومعدلات أمية أكثر انخفاضاً ومعايير أفضل للبيئة وحقوق العمال وفرصاً أكثر للاستثمار. أما القيود التجارية فعلى العكس من ذلك إذ إنها قد تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة، إلا أن نتيجتها النهائية هي وضع البلد بأجمعه في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها من حيث الأرباح التي فاته جنيها والنمو أكثر بطء، مما يعني شحّاً في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة(9).

على مستوى التجربة الميدانية والاختبار الواقعي، تستشهد « كريستينا » بأن الانفتاح الاقتصادي لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية شكّل حجر الزاوية لقوة هذه البلاد وازدهارها، وهو السبب وراء كونها أصبحت تملك اليوم أضخم اقتصاد في العالم تصديراً واستيراداً. كما وقد ساعدت التجارة الأكثر تحرراً، منذ التسعينات من القرن الماضي على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأميركي.

أما بالنسبة للدول النامية، تقول «كريستينا» بأن فوائد «الانفتاح التجاري» المقترنة بإصلاحات داخلية تدعم السوق قد ثبتت هي أيضاً بالتجربة، فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن «الدخل الفردي الحقيقي» نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية [من خلال التحرير المتعدد الأطراف وكذلك الترتيبات الإقليمية] بسرعة تزيد ثلاث مرات (إذ بلغ معدل نموه السنوي 5 %) على سرعة نموه في الدول

النامية الأخرى (التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها 1.4 % فقط).

وبالنسبة لظاهرة «الفقر» بشكل عام، استحضرت الكاتبة دراسة أستاذ الاقتصاد في «جامعة كولومبيا» البروفسور «خافيير مارتين» التي قال فيها بأن معدلات الفقر حول العالم قد انخفضت بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية، وأنه رافق ذلك انخفاض في حدة الفوارق في «الدخل الفردي» وكل ذلك يُعزى للتحرير التجاري.

وبأسلوب تبشيري أكثر شمولية للعلاقة بين تحرير «التجارة الخارجية» و«التنمية الاقتصادية»، جلبت الكاتبة ملف «البيئة» ضمن طرحها، وكتبت مباشرة أن: تحرير التجارة يدعم «التنمية المستديمة» وينبغي أن يفعل ذلك.

2- جدلية توليفة (التجارة / تنمية) :

إذاً، أكاديمياً وعملياً لا يزال الخطاب المروج لـ: « حرية التجارة » يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمداً لتجمع بين (التجارة / التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير «التجارة الخارجية» بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية» وتوازن عدالة توزعها ومن ثم النزول إلى مستوى الهرم الداخلي للاقتصاد، بما معناه أن رفع معدل «الانفتاح التجاري» بشكل عام مع العالم الخارجي عبر آليات الرفع الطوعي للقيود الحمائية والتنظيمية، سوف يؤدي فعلاً إلى الخير الوفير الذي سوف يعم على الجميع دون استثناء، فـ «التجارة الخارجية» بحسب معتنقي هذه الرؤية هي المحرك الأوحد لخلق «النمو» والقاطرة الأكثر نجاعةً في تحويل «التنمية»، وأن تحريرها (أو حريتها) هو

أفضل السبل للتقسيم العادل للعمل دولياً والتخصيص النافع للموارد عالمياً ومن ثم نزولا نحو قطاعات «السوق الوطنية» وفئاته المجتمعية.

فكرياً، يدعي هذا التيار أنه يستند في رؤاه إلى الميراث النظري لـ «الفكر الكلاسيكي» الذي كان واضحاً في طرحه لهذه العلاقة السببية بين «التجارة» و«التنمية»، فباختصار ليس من مصلحة أية دولة أن تنتج سلعة ما وبمقدورها أن تستوردها بتكلفة إنتاج أقل بالمطلق (رؤية آدم سميث) أو نسبياً (بحسب تفسيرات دافيد ريكاردو)، بما معناه أن مصلحة كافة الدول أن تتخصص كل أمة في الصناعات أو فروع الإنتاج التي تدرك أنها تمتلك فيها مزايا اقتصادية (مطلقة أو نسبية) مقارنة بغيرها من الدول. وأن منفعة الجميع وصالح كل دولة أو أمة يكمن في أن يكون ذلك التخصص والتقسيم في العمل في ظل عالم لتجارة دولية حرة بلا حدود ولا قيود.

موضوعياً ودون أية مماطلة، الواضح أنه يغلب على الظن أن أولئك الدعاة، الذين يرون بصحة الإسقاط النظري لملاحظات لـ «الفكر الكلاسيكي» على راهن «الاقتصاد العالمي»، أنهم يتجاهلون حقائق تاريخية ثابتة، فخطابهم ذلك فلسفة، للتاريخ ما يقول فيهما، كونهما رؤية يثُبت الماضي أنها تجاهلت[10]:

1- أن «السياسة الحمائية» وغيرها من « التدخلات الحكومية » المقيدة لمسارات « التجارة الخارجية » هي التي ساعدت مجمل الدول الصناعية المتقدمة نفسها على استكمال مهامها التاريخية في تكملة البناء الاقتصادي والاجتماعي ... الخ لأسواقها الوطنية، وأن «سياسة حرية التجارة الخارجية» التي تنادي بها تلك الاقتصاديات اليوم، يثبت التأريخ أنها لم تكن ذات جدوى حتى بالنسبة لأكبر الدول تصنيعاً في أوروبا

وأمريكا ، فما بالك بـ «الدول الهشة» أو «الاقتصاديات الرخوة» من أطراف «النظام العالمي الجديد».

2- أن توسع «التجارة الدولية» جاء نتيجة لـ «النمو الاقتصادي» السريع الذي ساهمت في تعاظمه أدوات «السياسة الحمائية»، على عكس مضامين الخطاب الراهن لـ «الليبرالية الاقتصادية الجديدة» بكون توسع ماديات «التجارة الدولية» وتحريرها طوعياً سوف تكون سبباً لـ «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاجتماعية».

3- أن هنالك فرقا بين تحرير أبواب «ميزان المدفوعات» لمجموعة اقتصاديات تمتلك «معدل تماثل» مرتفع وبنية اقتصادية متينة قادرة على استثمار العائد المنتظر وتفادي الخطر الجاري والمتوقع. وبين التحرير الذي يحدث بين اقتصاديات مكتملة السوق وأخرى رخوة لا تمتلك سياساتها الاقتصادية الحد الأدنى من مؤشرات الإنذار ناهيك عن أدوات اقتناص العائد أو احتواء وتجاوز الخطر .

لقد أصبح «الانفتاح التجاري» شعارا لعصر العولمة.. كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية الدولية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح و التحرير التجاري.. ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعظم حكومات دول الشمال أن إزالة الحواجز من أمام التجارة هي أهم ما يُمكن للحكومات أن تفعله كي ما تمنح الفقراء نصيبا أكبر من الرخاء. وعلى حد ما جاء في تقرير بحثي لبنك الدولي صدر عام 2001، فإن الانفتاح يُفسر لماذا « يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق وإزالة القيود إلى التعجيل بالنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة..»[11].

وينحى المبشرين بفضائل «التحرير التجاري» أنه السبيل الأنجع والمفتاح مع ما يتصل به من إصلاحات السوق الحرة.. وبذلك يصبح الانفتاح

مفتاح للنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة. لذا فإن مرض «الخوف من العولمة» بهذه الصورة ليس له ما يبرره.

وإذا كان مرض «الخوف من العولمة» ليس له ما يبرره فإن مرض «الولع بالعولمة» أيضا ليس له ما يبرره، وهو مرض مُنتشر في واشنطن عامة وبالتحديد في الشارع رقم تسعة عشر * حيث يرى أن زيادة الاندماج من خلال التجارة والانفتاح هو جواز المرور إلى سرعة النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

والواقع أن الحجة القائلة بأن تحرير التجارة البينية والعالمية، والانفتاح الاقتصادي يعمل لصالح الفقراء لا يستحق أن يؤخذ على محمل الجد إذ أن معدل تواتر الفقر على المستوى العالمي عموما خلال الفترة 1988 إلى 1998 (وهي الفترة التي تم فيها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وازدياد عدد المنظمين إليها، كما أنها (الفترة تميزت بالتزايد المضطرد لاتفاقيات التجارة الحرة) قد انخفض بنسبة لا تُذكر قدرها 0.2% سنويا. كما أن التفاوت الصارخ في الدخول على المستوى العالمي مستمر في الاتساع. وفي نهاية التسعينات كانت البلدان مرتفعة الدخل التي تمثل 14% من سكان العالم تستأثر بأكثر من ثلاثة أرباع دخل العالم وهو تقريبا نفس المستوى الذي كانت عليه فترة الثمانينيات[12].

أيضاً المثبت تاريخياً أن « الولايات المتحدة الأمريكية » منذ استقلالها تصاعدت فيها حدة الأصوات المنادية بحماية المنتجات المحلية والصناعات الناشئة. ففي تقريرٍ تاريخي أعدة أحد قاداتها «ألكسندر هاملتون» العام 1790 حول طبيعة « الصناعة التحويلية » طالب فيه وبإلحاح بضرورة فرض حماية

عالية على الصناعات الأمريكية، وأن هذه الحماية التجارية ضرورية جداً لكي تصبح « الولايات المتحدة الأمريكية » دولة عظمى[13].

وفي هذا الصدد فإنه تجدر الإشارة أنه من خلال وقفة تاريخية شاهدة ودون غمط «للحماية» حقها، يتبين جليا أن الأسواق الوطنية للدول الصناعية «المُبشرة» قد استكملت ملامحها وفقا لسياسة حمائية مكنتها من ذلك، وحتى مظاهر التحرير التجاري الذي شهدته بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر كان يصب لصالحها ولخدمة مصالحها، أو ما يمكن أن نطلق عليه «المدّ المُنتشر والجَزْر المُنحسر »*، وقد ملأت الساحة العالمية النداءات وتزايد الدعوات لانتهاج سياسة تجارية حمائية كسور يقف أمام هذا المدّ الجارف، حمايةً للأسواق الوطنية من الخطر الذي يهدد تشكلها واستكمال ملامحها. ففي تصريح للرئيس الأمريكي إبرهام لنكولن (الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية 1860-1865) يقول: «ألغوا الضرائب الجمركية، وادعموا التجارة، عندئذ سيهبط عالمنا في كل فرع من فروع الاقتصاد -كما هو الحال في أوربا- إلى مستوى رقيق وبؤساء»[14].

على مستوى «التاريخ الاقتصادي» للدول الصناعية نفسها، وفيما يتعلق بملاحظات فك العلاقة السببية المروجة بين تحرير «المبادلات التجارية» بكامل مستوياتها وبين ارتفاع معدلات «التنمية الاقتصادية»، وفي حين يغالط الكثير من المؤرخين بالقول بأنها استفادت (ولا تزال) تستفيد من تحرير تجارتها الدولية فيما سبق، يؤكد «ألفرد مارشال» قائلاً : بأن حرية التجارة التي طبقتها «الإمبراطورية البريطانية» خلال سنوات القرن التاسع عشر حتى العام 1914 كانت في مصلحتها فقط، ولم تكن في مصلحة أية دولة أخرى ... وهو ما يثبته التأريخ، فأمريكا والعديد من الدول الأوروبية التي طبقت مبدأ «حرية التجارة» على نفسها، قد تخلت عنه خلال فترة قصيرة نسبياً في القرن 19[15].

ويشير «محمد الأطرش» بأنه قد كان من نتائج فرض «حرية التجارة» والانفتاح على البلدان المتقدمة من قبل اقتصاديات العالم النامي الخاضعة للاستعمار المباشر وغير المباشر القضاء على كامل صناعاتها التحويلية.

وبموجز القول، وفي سياق النقد التاريخي للربط السابق بين «حرية التجارة» وارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية الشاملة»، قد لا يوجد لإفراغ محتوى توليفة (التجارة / تنمية) ضمن مكتبات الغرب العريقة كلاماً أكثر دلالة على زيف ذلك الخطاب أفضل مما قاله المؤلف « فريدريك ليست » نهايات القرن التاسع عشر (تحديداً العام 1885) عندما كتب : « أنه ... من منظور عالمي، يتضمن حكومة كونية، ويرتكز على سياسة عالمية لإلغاء « الدول القومية » وحيث يصبح البشر مواطنين عالميين يمكنهم العيش في أي مكان يرغبون فيه، حينئذ قد تصبح « حرية التجارة » شيئاً مفيداً ...»[16]. أيضاً، وضمن نفس السياق، قد لا يمكن تناسي ما يجمع عليه الاقتصادي « بايروك » حين صرح قائلاً : « أنه من العسير جداً إيجاد حالة أخرى تتناقض بينها الوقائع إلى هذه الدرجة مع النظرية السائدة، بقدر حالة المبدأ الذي يقول : إن الأسواق الحرة هي التي كانت محركاً للنمو »[17].

عليه وتحت ضغط الواقع تتجلى ضرورة الدعوة – في الدول النامية التي لم تستكمل ملامح أسواقها الوطنية– إلى «التنمية المُستقلة» المُعتمدة على النفس، وإلى «مُقاربة عملية النمو» من خلال الإنتاج وليس من خلال التجارة، كما ينحى مجموعة من الباحثين في هذا الصدد «أن الإنتاج هو مُحرّك النمو، أما التجارة الخارجية فلا تعدو أن تكون عجلة مُحركة».

3– اتفاق النافتا.. خطوة على طريق فك ارتباط التوليفة (التحرير التجاري /التنمية)

يعتبر تكتل النافتا أو كما يُسمى قلعة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كتلةً اقتصادية عملاقة، بما تستأثر به من إجمالي ناتج يتجاوز ثلث الناتج العالمي، في حين تستأثر بنسبة عالية من إجمالي الاستثمارات والتجارة العالمية، وترجع هذه المكانة إلى قوة الاقتصاد الأمريكي بدرجة أولى، الذي اعتلى قمة الاقتصادات العالمية لعقود من الزمن. وقد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للتكتل سنة 2002 ثلث الناتج الإجمالي العالمي، وذلك حين سجل ما قيمته 11752.19 بليون دولار بنسبة 36.4%، أما فيما تعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجل نسبة 29.8% من مجموع الاستثمار العالمي وذلك عام 1996، في حين انخفضت هذه النسبة السنوات التي تلت سنة 1996 لتبلغ عام 2002 أدنى نسبة قدرت بـ9.9%.

جدول رقم: 1

مؤشرات اقتصادية كلية لتجمع النافتا للفترة 1980-2005

البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
الناتج المحلي الإجمالي(بليون دولار)						
الولايات المتحدة الأمريكية	7800	8700	9000	9800	10100	10400
كندا	601,6	606,9	624,9	687,9	694,5	715,7
المكسيك	333,3	421,0	489,4	574,5	632,9	637,2
الناتج المحلي الإجمالي للتكتل	**8733,9**	**9727,9**	**10114,3**	**11062,4**	**11427,4**	**11752,19**
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	**%29,2**	**%32,8**	**%33**	**%35 ,2**	**%36,8**	**%36,4**
حصة الفرد من الناتج الوطني (دولار)						
الولايات المتحدة الأمريكية	29210	20700	32370	34100	34400	35060
كندا	19800	20000	20140	21130	21930	22300
المكسيك	3660	4020	4440	5020	5560	5910
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)						
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	283	314	144	30
كندا	-	-	25	67	29	20,6

المكسيك	-	-	13	15	25	13,6
الاستثمار الأجنبي المباشر للتكتل	-	-	**321**	**392**	**197**	**64,2**
نسبته من الاستثمار العالمي	-	-	**%29,8**	**%28,5**	**%24,1**	**%9,9**

المصدر: عماد الليثي ، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية،القاهرة، 2003، ص73.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ بأن هناك تباين كبير بين الدول، حيث يقدر في المكسيك بـ 637,2 مليار دولار، أما في الولايات المتحدة يصل إلى 10400 مليار دولار وكندا بـ 715.7 مليار دولار وذلك لسنة 2002. وقد بلغ النمو الاقتصادي في عام 2005 معدل 3% أما لعام 2006 فقد بلغ 4.5٪ [(18)].

اقتصاد المكسيك يرتكز بصفة رئيسة على النفط، كما يعتمد كذلك على عائدات السياحة، وصادرات الصناعة التحويلية والتحويلات من المواطنين المكسيكيين المقيمين بالخارج. وتعتبر المكسيك واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، مع متوسط يومي الإنتاج من 3.8 مليون برميل، منها 47 ٪ موجهة للاستهلاك المحلي. والغاز الطبيعي وبلغ متوسط استهلاك 4.8 مليار قدم مكعب يوميا في عام 2005 ، معظمها من الغاز المرتبطة[(19)]

كما تجدر الإشارة أنه تتفاوت تقديرات أثر إقامة النافتا على الاقتصادات الثلاثة، حتى بين النماذج القياسية المقتصرة على تحرير التجارة من القيود التعريفية والكمية، ففي دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0.1% و 11.4% بينما يقدر ارتفاع الناتج المحلي لكل من كندا والولايات المتحدة بأقل من 0.5% فإذا أخذت وفرات النطاق في الاعتبار فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستتراوح بين 0.6 % إلى 6.55% لكندا، وما بين 1.6% حتى 5.5% بالنسبة للمكسيك، أما الولايات المتحدة فيتراوح الناتج في

حدود معدل نمو 0.5% إلى غاية 2.55% [20].

جدول رقم 2

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1988-2007

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الناتج (%)	1.2	3.3	4.4	3.6	2.8	0.4	3.5	6.2-	2.5	7

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج (%)	4.8	3.7	6.9	0.0	0.8	1.4	4.2	3	4.8	2.5

◆ ***Source*** *: UNCTAD: TRADE AND DEVELOPMENT REPORT, 2007,* ***Regional cooperation for development*** *United Nations, New York and Geneva,2007, P2.*

◆ حنان حسين رمضان نظير، **التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع**، مذكرة تخرج للحصول على شهادة ماجستير علوم اقتصادية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة 2005، ص104

يبين الجدول أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 إلى غاية 2007. ومن خلاله يتبين أن المكسيك قد سجلت معدل نمو يتراوح معدلات النمو بين 0.0% سنة 2001 كحد أدنى و7% كحد أقصى لسنة 1997.

ومن أجل مقارنة أكثر شمولية لمعدلات نمو الناتج وتحديد أقرب لآثار النافتا فإننا نستعين بالشكل الآتي بغية الاقتراب من تحليل أدق للآثار النافتا على نمو الناتج.

الشكل رقم 1 :

نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1980-2004

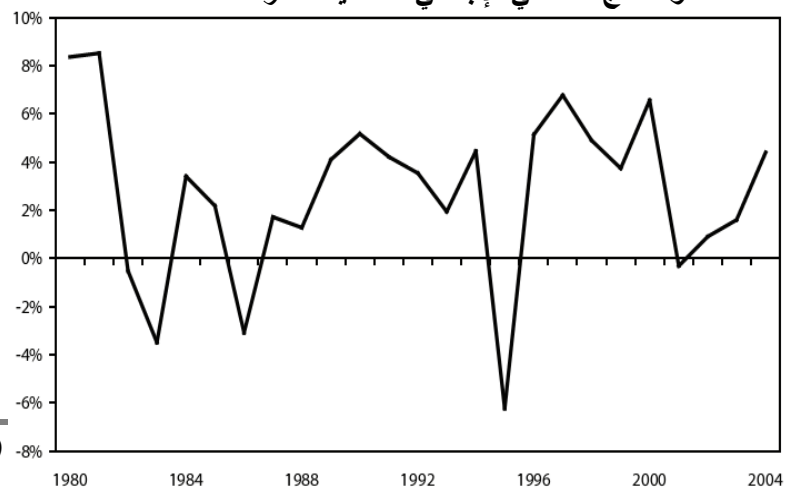

Source*:CARLOS SALAS,* ***between unemployment And insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade,*** *EPI BRIEFING PAPER, Economic Policy institute, BRIEFING PAPER 173, 28-08-2006,P35. www.**epi**.org/content.cfm/bp173.* (22-03-2008)

سجلت المكسيك نموا قياسيا سنة 1980 حتى نهايات العام 1981 بحيث تجاوزت معدلات النمو 8%، إلا أن هذا النمو قد انخفض ليسجل نمو سالب وذلك خلال فترة 1982–1984 وهي فترة انفجار أزمة المديونية وإعلان المكسيك عن عدم قدرتها على تسديد ما استحق عليها من ديون، ليعود إلى الانخفاض وتسجيل معدلات نمو سالب بلغ –6.2% بسبب الأزمة التي تعرضت لها المكسيك عام 1995.

ومنذ سنة 1996 بدأ الناتج المحلي في نمو مطرد إلى غاية 1997 وذلك نتيجة لخفض سعر صرف البيزو، وحتى السنة 2000 (مع تسجيل بعض الانخفاض المحسوس). ليبلغ سنة 1998 معدل 4.8 وذلك نتاجا لإفرازات الأزمة المالية الآسيوية التي ترتب عليها كساد في السوق البترولية.

ويرتكز أنصار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي المسجل بعد أزمة 1995 حتى سنة 1997 وغاية السنة 2000 (وهي السنوات التي دخلت اتفاقية النافتا حيز التنفيذ) في برهنتهم على المقولة المروج لها (تحرير مضطرد/ نمو أكبر) [21].إلا أن هذا النمو ما لبث أن انخفض بعد سنة 2000 ليشكل نمو الناتج تراجع ملموس سنتي 2001 و2002. وبمعدلات نمو منخفضة لسنوات الموالية. لتكون معدلات النمو تحت عتبة التوقعات ومخيبة لآمال دعاة اتفاقية التجارة الحرة، كونهم توقعوا نمو يلامس 6%.

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي 2005 وبشيء من التشاؤم يحتمل أن

لا تتعدى معدلات نمو GDP بين 3.5% إلى 3.7% لسنتي 2005، 2006 هذا إن لم يُسجل انخفاض.

ومما يقلل من أهمية أثر النافتا وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي كون هذه المعدلات بالمقارنة مع فترات سابقة خاصة خلال العقود التنمية الثلاث لا تمثل قفزة تذكر وهو ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم 2 :

متوسط النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1950-2003

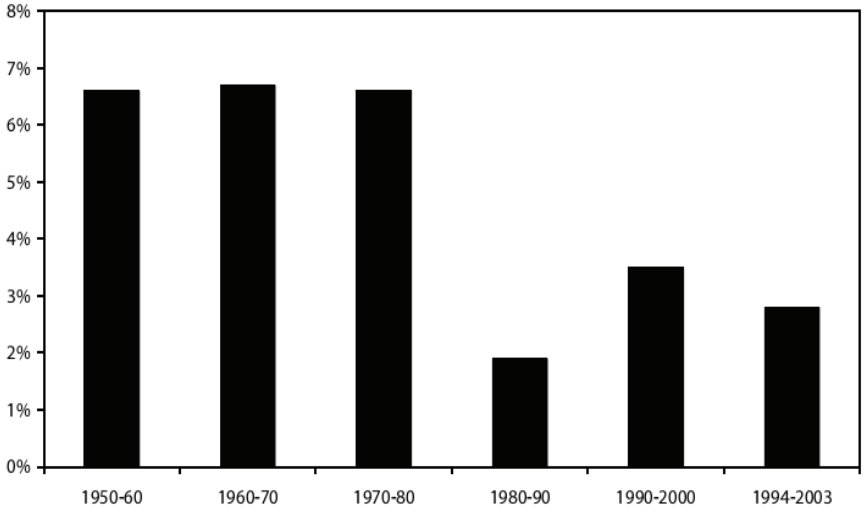

Source: CARLOS SALAS, ***between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade*** *op cit, P36.*

وبالمقارنة مع عقود سابقة يتضح أن متوسط النمو المحقق خلال الفترة 1994-2003 فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لم يتجاوز نصف ما حقق خلال العقد 1970-1980. هذا وتجدر الإشارة أن نمو الناتج بقدر ما يُعطي صورة عن وضعية الاقتصاد وتحسنه، إلا أن هذا الارتفاع والنمو قد لا يعني شيئا يذكر في حالة لم يُترجم إلى منافع عامة للسكان، فالمهم في نمو GDP انعكاس هذه الزيادة إلى رفاهية للفرد، وذلك من خلال زيادة حقيقية في نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سنناقشه استنادا إلى الشكل الآتي:

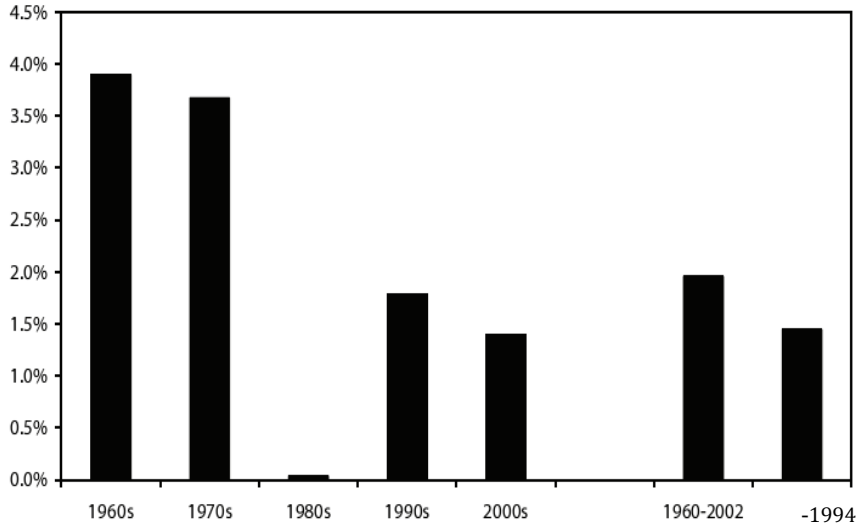

***Source**: CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade** op cit, P37.*

استناد على الشكل أعلاه يتبين أن متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج لم يتجاوز لمدة عقد من اتفاقية النافتا عتبة 1.5%، في حين شهد معدلات مرتفعة لسنوات 1960 و 1970 ومعدل نمو لسنة 1990 أعلى مما سجل خلال الفترة الممتدة بين 1994-2004* وبالتالي فإن اتفاقية النافتا من هذا الجانب لم تحقق معدلات يُعتدّ بها. وبذلك فحتى الآن، لا يوجد أي دليل على وجود الانتعاش الدوري في معدلات الربح.

ومن أجل فهم أعمق لآليات تطور الاقتصاد المكسيكي، وتحليل أدق، ننح إلى محاولة تفكيك هذا الناتج إلى مكوناته: الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، التغييرات في المخزون، الاستثمارات الثابتة، الصادرات والواردات، وصافي الصادرات. بما يسمح لنا دراسة مساهمة كل من القطاعات السابقة في تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي. بحيث يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مجموع النمو لكل قطاع من القطاعات السابقة في كل عام. حتى يتسنى لنا تحديد القطاعات المساهمة في نمو الناتج.

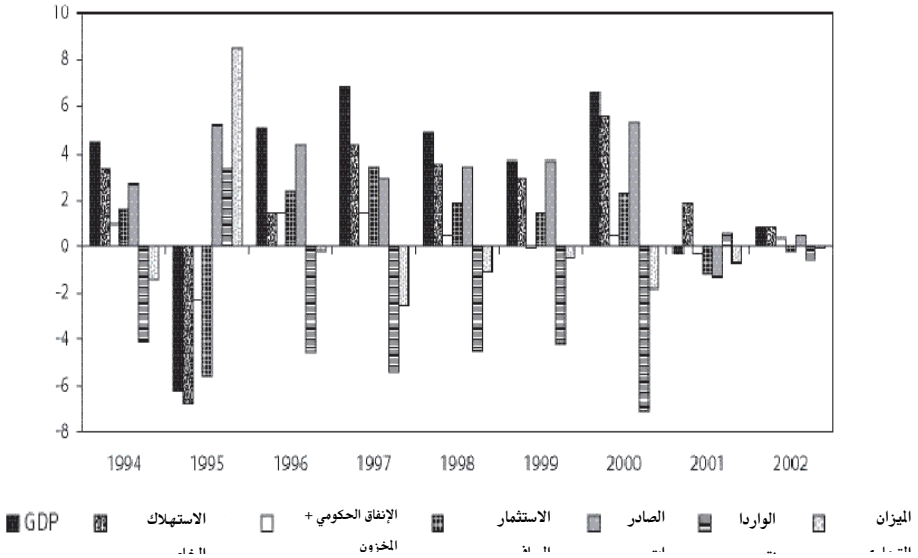

***Source**: Estimates derived from INEGI's Economic Data Bank.*

من الشكل أعلاه يتبين أنه خلال السنة الأولى للنافتا النمو المسجل في الاقتصاد يُعزى بدرجة أولى إلى التوسع في الاستهلاك الخاص وبالتالي معدلات النمو المرتفعة لهذه الأخيرة. في حين أن الواردات تزداد بسرعة أكبر من تزايد الصادرات وبالتالي فإن صافي الميزان التجاري سجل معدل نمو سالب.

كما سجل انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي كبير في عام 1995 وهي سنة الأزمة، هذا الانخفاض في النمو يرجع بدرجة أولى إلى انخفاض نمو الاستهلاك الخاص وكذا انخفاض معدلات نمو الاستثمارات والإنفاق الحكومي وكذا التغيرات في المخزون. في حين تم تسجيل ارتفاع مضطرد في معدل نمو الصادرات وذلك نتيجة لعملية تخفيض قيمة العملة بعد الأزمة التي انفجرت في نهاية عام 1994، بدايات 1995. معطيا نتيجة موجبة في صافي الميزان التجاري.

لذا فإن مساهمة صافي التجارة الخارجية في الأداء الاقتصادي كانت مؤقتة، فيما لا يتعدى سنتي (1995، 1996)، وأصبح صافي الصادرات أقل من أن يساهم في نمو GDP بل بدأ يساهم في تأخر النمو الاقتصادي، وهذه السمة ميزة السنوات 1997 حتى 2002.

في حين استندت الزيادة في نمو الناتج المحلي بفضل الطلب المحلي من خلال النمو في الاستهلاك الخاص بدرجة أولى والاستثمار الذي ساهم في استرجاع ديناميكية الاقتصاد وذلك خلال سنوات 1999 حتى سنة 2000، والذي يعتبر الدافع (أي الاستثمار) لتراكم المخزون وزيادة الإنفاق.

أما خلال سنتي 2001 تم تسجيل معدل نمو سالب يرجع إلى تراجع نمو الاستثمارات وكذا الإنفاق والتغير في المخزون، مع صافي سالب دائما للصادرات.

4- اتفاق النافتا وزيف وعود الرفاهية

4-1 العمالة:

ضمن طيات الدراسة التي أعدّها سندرا بولسكي *(Sandra Polaski)* وفي موجزه المقدم إلى مجلس الشيوخ الكندي اللجنة الدائمة للشؤون

الخارجية، في 25 فيفري 2004 نقلا عن معهد «كارنيجي» ومن خلال موقعه على الانترنت جاء فيه ما يلي[23]:

شهدت المكسيك فائض من العمال وذلك نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني منذ منتصف 1970، كما ترجم النمو الديمغرافي إلى انتفاخ في القوى العاملة أواخر سنة 1990،(لأن الناس ولدوا في وقت سابق خلال السنوات عالية النمو، والآن أصبحوا في مرحلة البحث عن العمل). بالإضافة إلى ذلك، أثناء 1980 و 1990 انضمت النساء في القوى العاملة بمعدلات مرتفعة، ويعزى ذلك جزئيا إلى الحاجة الماسة إلى دعم دخل الأسرة، خصوصا خلال الأزمات الاقتصادية المتكررة.

عموما، ارتفعت قوة العمل المكسيكية من 32.3 مليون دولار على الفور قبل نافتا إلى 40.2 مليون دولار في عام 2002، مما يعني أن المكسيك. بحاجة إلى ما يقارب من مليون وظيفة سنويا لاستيعاب نمو المعروض من العمالة.

النافتا أسفرت عن نتائج مخيب للآمال، وتغيرات بسيطة في هيكل الوظائف في المكسيك. وبرغم أن قلة بيانات تحول دون إحصاء دقيق، لكن من الواضح أن فرص العمل في الصناعات التحويلية، لا تكاد تواكب الوظائف التي فقدت في الزراعة بسبب الواردات.. كما كان هناك انخفاض في العمالة في قطاع الصناعة التحويلية المحلية بسبب المنافسة الشرسة للصادرات الأمريكية، وربما أيضا لاستبدال المدخلات الأجنبية في عمليات التجميع، حوالي 30 % من الوظائف التي تم خلقها في الصناعات كثيفة العمالة في 1990 اختفت منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

أما فيما تعلق بالزراعة المكسيكية فكانت الخاسر الأكبر في التجارة مع الولايات المتحدة، والعمالة في هذا القطاع قد انخفضت بشكل حاد. بسبب

صادرات الولايات المتحدة المدعومة، من مختلف المحاصيل مثل الذرة وغيرها.. وبالتالي ساد الكساد في المنتجات الزراعية المكسيكية، في حين تحمل فقراء الريف العبء الأكبر من التكيف لنافتا، واضطروا إلى التكيف دون ما يكفي من الدعم الحكومي.

كما ازداد صافي العجز التجاري في السلع الزراعية مع كل عام منذ بدأ سريان اتفاق النافتا، باستثناء فترة «أزمة البيزو» عام 1995، هذا الارتفاع في العجز التجاري قد تترجم إلى فقدان الوظائف في قطاع الزراعة. بعد أن شهدت العمالة الزراعية في المكسيك. ارتفاعا في أواخر 1980 وأوائل 1990، بحيث بلغت العمالة في القطاع الزراعي 8.1 مليون مكسيكي في نهاية عام 1993، قبل دخول نافتا حيز التطبيق، بعد ذلك بدأت العمالة في الاتجاه النزولي، لتبلغ 6.8 مليون يعامل في نهاية عام 2002، بخسارة 1.3 مليون فرصة عمل.

في حين ساهمت عملية التخفيض الحاد في قيمة البيزو خلال الفترة 1994-1995، إلى الدفع في الاتجاه المعاكس، نحو المزيد من النمو المكسيكي في الصادرات عن الواردات. عام 1995 وأدى هذا الفائض في التجارة الزراعية مع الولايات المتحدة إلى حدوث تحسن محسوس في العمالة في قطاع الزراعة لكن هذا التحسن لم يدم فترة طويلة، بعد استقرار سعر صرف البيزو، وشهد الميزان التجاري الزراعي عجزا مرة أخرى، مما أدى إلى التعميق في فقدان الوظائف مرة أخرى، وهكذا، فإن تحرير التجارة الزراعية المرتبطة هو أحد أهم عامل في فقدان الوظائف في المجال الزراعي في المكسيك. والشكل أدناه يبين إفرازات النافتا على تطور العمالة في القطاع الزراعي.للفترة الممتدة بين 1993-2003.

الشكل 5

نمو العمالة في قطاع الزراعة خلال الفترة 1993-2002

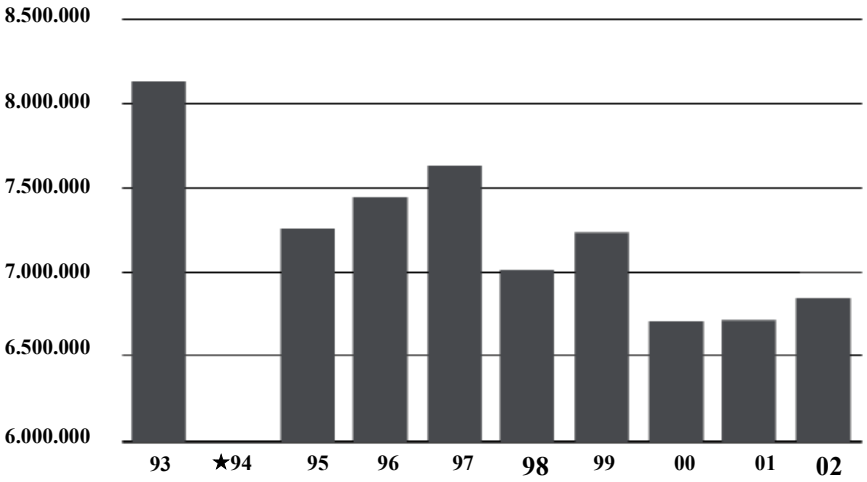

***Source**: Sandra Polaski, op.cit. P7.*

★- بيانات سنة **1994** غير متوفرة.

ومن الشكل5 الذي يبين نمو العمالة في قطاع الصناعة، الخدمات والزراعة، يتبين جليا

أن هذا الأخير أكبر القطاعات تضررا، بحيث سجل نمو سالبا لمدة عشر سنوات من 1993 وحتى 2003 بلغت معدل -2%، في حين كان قطاع الخدمات أقل تضررا ويُعزى ذلك أن هذا الأخير ذو كثافة عمالية منخفضة.

الشكل رقم 6

نمو العمالة فى قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات خلال الفترة 1993-

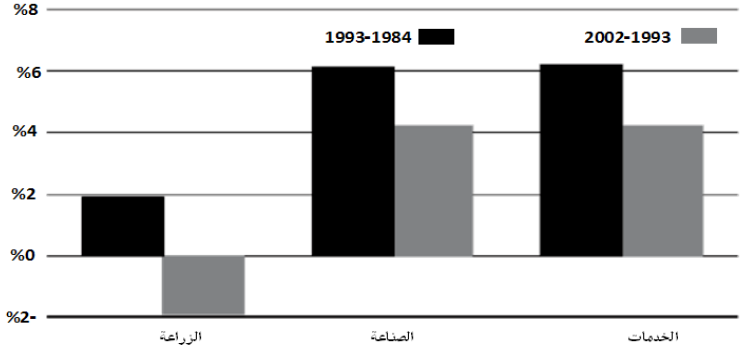

***Source**: Sandra Polaski, op.cit. P8.*

الجدول رقم 3

معدلات البطالة في المكسيك للفترة 1993-2003

السنة	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة البطالة	6.8	6	4.8	4.8	4.3	3.5	2.9	2.7	2.7	2.83	3.43

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	
نسبة البطالة	3.7	6.23	5.45	3.37	3.16	2.5	2.2	2.42	2.71	3.29	

***Source**:Roberto Frenkel, **Real Exchange Rate and Employment in Argentina, Brazil, Chile and Mexico,** Paper prepared for the G24,P37, www.g24.org/fren0904.pdf,(24-08-2008)*

من الجدول رقم3 فإن نسبة البطالة شهدت ارتفاع بداية من السنوات الثلاث الأولى التي تلت دخول الاتفاقية حيز التطبيق لتبلغ أقصاه العام 1995

بمعدل 6.23% لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض التدريجي، لتبلغ حدود أدنى العام 2000 بنسبة 2.2% ثم تعود مرة أخرى إلى الارتفاع.

وفي هذا الصدد يشير «هانس بيترمارتين»، «هارالد شومان» ضمن سفرهما «فخ العولمة»، أن القَدر الذي عصف بالكثير من العمال في المكسيك وبعد ثلاث سنوات من الانضمام إلى تكتل *NAFTA* إلى وضع بائس ومزري، فأعداد متزايدة من السكان المكسيكيين في سن العمل يدقون باب البطالة، أو يعملون بأجر يومي من آن لآخر لا غير، وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي. وتسود البلد الاضطرابات السياسية والإضرابات العمالية والتمردات الفلاحية. وانخفض معدل النمو الحقيقي إلى ما دون معدل نمو السكان. وتمت الرسملة المتصاعدة للقطاع الزراعي بنتائج وخيمة، التي كان ينبغي لها أن تكون عاملا مساعدا على زيادة التصدير والصمود أمام المنافسة الأمريكية العملاقة. فقد حلت الماكينات محل العمل البشري، الأمر الذي أدى إلى فقدان الكثير من الفلاحين المكسيكيين فرص عملهم، ونزوحهم إلى المدن المكتظة بالسكان[24].

ووفقا للمعهد الوطني للإحصاءات المكسيكي، فإن معدل البطالة بين «الناشطين اقتصاديا» (السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 24) بلغت 4.9 ٪ خلال الربع الأول من عام 2005، هو أعلى بكثير من معدل 2.8 ٪ المسجلة بالنسبة للسكان ككل، وتبين هذه الأرقام أن نسبة البطالة في المكسيك تؤثر على الشباب أكثر بكثير من تأثيرها على فئات أخرى من السكان ومع ذلك، فإن إحصائية الأكثر مدعاة للقلق كون البطالة ذات أثر أكبر على الأفراد ذوي التعليم الجامعي، وقد بلغ معدل البطالة في جويلية لسنة 2005 ، 50.4٪، ووفقا لوزارة التربية والتعليم العامة والتخطيط والتنسيق، فإنه من

مجموع 312000 خريجي الجامعات والمعاهد خلال الفترة 2001-2002، لكن 34 ٪ منهم فقط وجد وظيفة مناسبة للمسار الوظيفي[25].

4-2 الدخل

فيما تعلق بهذا العنصر فإن الأجور الحقيقية لمعظم المكسيكيين بعد سريان اتفاقية النافتا أقل مقارنة بالسنوات التي سبقتها، كما أن النكسة المسجلة في الأجور تُعزى أساسا إلى أزمة البيزو من 1994-1995. غير أنه خلال فترة نافتا، مع ما سُجل من نمو في الإنتاجية فإنها لم تترجم إلى نمو في الأجور، كما تحقق في فترات سابقة في المكسيك, كما أن فجوة الأجور تتعمق بين الشركاء الاقتصاديين في التكتل، بدل التقارب. كما يتباين توزيع الأجور داخل المكسيك بين الفئات المجتمعية، خلال فترة النافتا، فالتفاوت في الأجور قد ارتفع مقارنة بالفترة التي سبقت بدأ سريان الاتفاقية، وبالمقارنة مع فترة ما قبل النافتا، فإن 10% من الأسر على تمكنت من زيادة حصتها من الدخل القومي، في حين أن 90% الأخرى فلم تسجل تغيرا مهما يُذكر. كما أن عدم المساواة داخل الأقاليم ازدادت اتساعا. وهو ما يؤكده الشكل الموالي[26].

الشكل رقم7

الإنتاجية والأجر الحقيقي في المكسيك للفترة 1993-2003

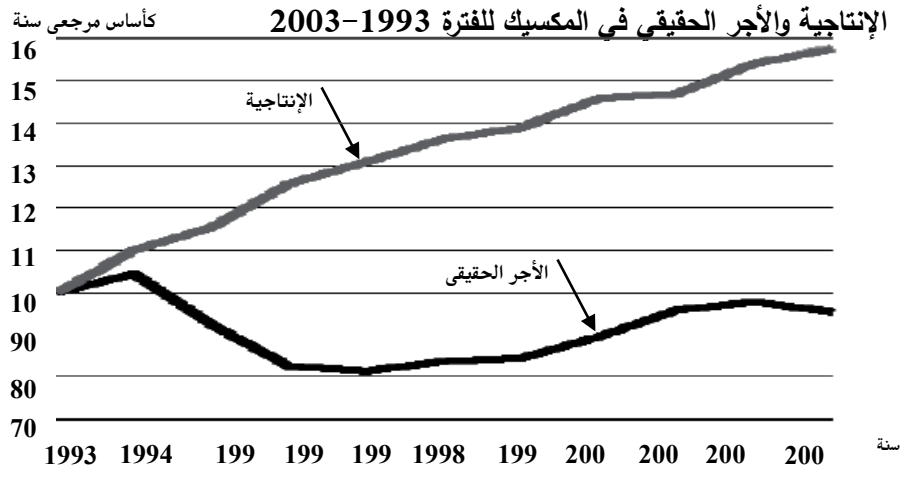

***Source**: Sandra Polaski, op.cit. P9.*

كما يرى البعض(*Lederman, Maloney and Serven 2003, Hanson 2003 and Tamayo-Flores2001*) أن النافتا أدت إلى مزيد من التدهور في التنمية الإقليمية داخل المكسيك فلم يحدث توزيع عادل للمنافع المترتبة عليها بين المناطق المختلفة، فاستأثرت مناطق الشمال على الحدود مع الولايات المتحدة بهذه المنافع المتمثلة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بها، وكذلك إنتاجية عناصر الإنتاج وزيادة الطلب على العمالة وزيادة الأجور بالمقارنة بالمناطق الأخرى في الوسط والجنوب. ويرجع أساسا إلى الاختلاف بين هذه المناطق من حيث وفرة وجودة البنية التحتية والاتصالات والمواصلات وأيضا البعد الجغرافي عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم يرى هؤلاء الباحثين أن تلافي هذا الأثر السلبي يتطلب وجود آلية لإعادة توزيع المنافع فيما بين المناطق المختلفة وكذلك النهوض بالبنية التحتية وقطاعات الاتصالات والمواصلات في المناطق المُفتقرة لها[27].

كل ما سبق ذكره وتحليله، عمّق مشكل الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية من المكسيك نحو الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يُشير التقرير الذي أعده (*Dorrit Marks*) أن ضغوط الهجرة على الولايات المتحدة من داخل منطقة الأمريكتين عموما والمكسيك خصوصا من المتوقع أن تستمر في الارتفاع في العقد القادم. ويخلص التقرير إلى أن التفاوت في مستويات المعيشة، وارتفاع نسب البطالة وزيادة الطلب على العمالة في المكسيك، أدى إلى تنامي الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية، وتُصنف المكسيك أكبر مصدر لهذه الهجرة[28].

مع كل هذا تزداد الصورة البائسة للمهاجرين المكسيكيين عمقا، كيف لا وعلى الحدود من نقاط المراقبة والأسلاك الشائكة والممرات المتعرجة التي لا حصر لها بطول 2200 كيلومترا التي تفصل « الولايات المتحدة » عن « المكسيك »، ووفقا للأرقام الرسمية التي نشرها حرس الحدود الأمريكيون لقي411 شخصا مصرعهم على هذه الحدود في عام 2000، وفي الثلث الأول من عام 2001 هلك بالفعل 116 شخصا، وغالبيتهم «لاجئو الجوع» يغرقون في مياه « ريوبرافو » العاصفة، أو يموتون عطشا في صحراء «الأريزونا» أو تقتنصهم رصاصات حرص الحدود أو شرطة تكساس...

ومما يزيد الصورة قتامة، ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمكسيك الذي يُشير أن كثير من المهاجرين يستخدمون قطارات الشحن المُتجهة شمالا لعبور الحدود المكسيكية إلى الولايات المتحدة، لتجنب اكتشافهم، واعتبارا من أكتوبر 2005، تعرض 1500 مهاجر لإصابات خطيرة جراء سقوط من القطارات، في ما يقارب 100 منهم بترت أطرافهم، وفي بعض الحالات يُصرح المهاجرين من خلال شهداتهم أن الشرطة ألقت بهم من القطارات المتحركة، وجرحتهم عمدا لمنع الرحلة[29].

وتعليقا على بعض هذه المشاكل في مقابلة مع مدير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان «خوسيه لويس» صرح أنه «من الناحية الأخلاقية لا يمكننا الطلب من الولايات المتحدة، أن تعترف بكرامة وحقوق شعبنا إذا لم نكن على استعداد لتقديم نفس المعاملة لمهاجرينا».

ختاما :

إذاً، ميدانيا، ووفقا للتحليل السابق فإن الخطاب المروج لـ:« حرية التجارة » والذي يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمداً لتجمع بين (التجارة / التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية

ومباشرة بين تحرير «التجارة الخارجية» بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية» بأهم مؤشراتها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوازن عدالة توزعها ومن ثم النزول إلى مستوى الهرم الداخلي للاقتصاد. لم نجد له ما يبرره خلال عقد من اتفاق النافتا وصلت فيه تفكيك التعريفات الجمركية إلى الحدود المطلوبة لتلامس (0.0)، في حين مؤشرات الراهن تؤكد أن القوى المحلية (الاستهلاك الخاص، الإنفاق، الاستثمار) كان له الدور الرئيس في النمو الذي شهده الاقتصاد المكسيكي خلال الفترة الممتدة بين 1994–2002. مما يؤكد أن رفع معدل «الانفتاح التجاري» بشكل عام مع العالم الخارجي عبر آليات الرفع الطوعي للقيود الحمائية والتنظيمية وخلال فترة المشار إليها أعلاه وبعكس ما يروج له كان له الدور السلبي في نمو الناتج المحلي، بل في كثير من الأحيان كان بمثابة العبء الذي ألقى بظلاله على معدلات النمو. في حين سجلت عقود التنمية الثلاث معدلات مرتفعة للنمو، لم تحقق نصفها المكسيك خلال سنوات دخول اتفاقية النافتا حيز التنفيذ زمن الانفتاح.

ومن جهة أخرى خلافا لما يروج له من أن تحقيق تجارة بلا قيود ولا حدود سوف يؤدي فعلاً إلى الخير الوفير الذي سوف يعم على الجميع دون استثناء، ف «التجارة الخارجية» حسب ما يُروج له هي المحرك الأوحد لخلق «النمو» والقاطرة الأكثر نجاعةً في تحويل «التنمية»، وأن تحريرها هو أفضل السبل للتقسيم العادل للعمل وتخصيص المنافع للموارد ومن ثم نزولا نحو قطاعات «السوق الوطنية» وفئاته المجتمعية. لاحظنا أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز خلال سنوات تطبيق الاتفاقية نصف ما تم تحقيقه في سنوات عقد السبعينات. ناهيك عن التقسيم المشوه الذي انحبست المنافع من خلاله في أقاليم دون أخرى كرس التفاوت في مستويات المعيشية

للمجتمع وطبقاته، إضافة إلى وقوف هذه المنافع تحت سقف المرتجى، كل هذا أدى إلى ارتفاع نسب البطالة، وتنامي الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية. عليه وتحت ضغط الواقع نؤكد على ضرورة أن ترتكز استراتيجيات التنمية في الدول النامية التي لم تستكمل ملامح أسواقها الوطنية– إلى «التنمية المُستقلة» المُعتمدة على النفس، وإلى «مُقاربة عملية النمو» من خلال الإنتاج وليس من خلال التجارة، كما إذ «أن الإنتاج هو مُحرّك النمو، أما التجارة الخارجية فلا تعدو أن تكون عجلة مُحركة».

المراجع والهوامش

1 - أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد42، العدد3، سبتمبر 2005، ص4.

* النافتا *NAFTA* (*North American Free Trade Agerement*): دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989.

2- Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, ***The Wall Street Journal****, May 1993,P11.*

نقلا عن محمد محمود الإمام، محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص412.

* - الإقليمية الجديدة» (*new-regionalism*) تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي» لا «قسري»، وهى تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية .وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول «النامية» حول «دولة متقدمة» (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملا في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا. وتتضمن التزامات عميقة تتجاوز في كثير من الأحيان ما اتفق عليه في المفاوضات المتعددة الأطراف.

3 – من خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، نقلا عن ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط:2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص103.

4 – من مقولات الرئيس الأمريكي الراحل جون.ف.كندي التي يُستشهد بها أنصار التحرير التجاري، أنه عندما يرتفع مستوى التجارة العالمية من خلال آليات التحرير الطوعي، سيؤدي ذلك إلى تعميم المنافع لباقي الدول، نقلا عن ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، مرجع سبق ذكره، ص90.

5 – جاجديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 38، العدد3، سبتمبر 2001، ص14.

6 – نفس المرجع والصفحة.

7– جون . ك. فريونو، إي جورنال (يو إس آي)، مواقف اقتصادية، المجلد 12، العدد1، جانفي 2007. ص2.
أنظر صفحة الويب:
www.usinfo.state.gov/journals/ites/0107/ijea/ijea0107.htm (18-08-2008)

8– كريستينا سفيللا، ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة ؟، إي جورنال (يو إس آي)، مواقف اقتصادية، المجلد 12، العدد1، جانفي 2007. ص3.

9– نفس المرجع، ص4.

10– نور الدين جوادي، مأزق العولمة وخطاب النهايات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد العولمة والمعرفة جامعة عنابة، 2007/2006، ص 135.

11- كيفين واتكنز، حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد 1، مارس 2002، مصر: مطابع الأهرام، ص 24.

* - مقر صندوق النقد الدولي.

12- الأرقام مستقاة من تقرير للبنك الدولي لعام 1999 المعنون بـ «**توزيع الدخل العالمي 1988-1998**» إعداد برانكو ميلانوفيتش.

13– نورالدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سبق ذكره، ص 136.

* - تصوير لحالة التحرير التي تستهدف أسواقا بمدها، دون أن يكون لهذا المد جزر يتبعه، بحيث تقف في أغلب الأحيان الحواجز في ثوبها الجديد «الذي خيط على مقاس الدول المتقدمة» وأشكالها المتعددة سواء معايير التقييس العالمية والفنية، والمعايير البيئية والصحية، الإغراق الاجتماعي وغيره... حجر عثرة أمام التدفقات التجارية للعديد من الدول وخاصة النامية منها /الباحث.

14 – هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم 238، 1998، ص 181.

15– نور الدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سبق ذكره، ص 136.

*16- Friedrich List, **The National System of Political Economy, translated from German by Sampson S Lloyd** (London : Longmans Green, 1885) . Reprinted : Fairfield, NJ : A.M.Kelley, 1991 . P : 130 .*

نقلاً عن : محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 260 / أكتوبر 2000، ص 8.

17– نور الدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

*18 - OECD, **INTERNATIONAL MIGRATION OUTLOOK**: SOPEMI 2008 – EDITION– 2008,P262.*
www.oecd.org/dataoecd/57/13/41255942.pdf (29-09-2008).

*19 - **Human Development Report 2007/2008: Decarbonizing Growth in Mexico**, 21/2007, P3*

.www. hdr.undp.org /en/reports/global/hdr/2008-2007 papers/de20% Buen _Odon.pdf (29-09-2008).

20- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص420.

21 -CARLOS SALAS, ***between unemployment And insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade,*** *Institute of labor studies and el colegio de tlaxcala,P34.*

*- هذا وتجدر الإشارة مؤشر نمو نصيب الدخل يعتمد على المتوسط، بمعنى أنه قد لا يعطي صورة حقيقية لتقسيم الناتج، بحيث قد يكون هناك تمركز وتركز للثروة في قلة تحتكر رأس الهرم في حين يقبع السواد الأعظم في مستويات للمعيشة متدنية، أو في حدود الفقر./الباحث

22 -CARLOS SALAS, ***between unemployment And insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade*** *op cit, P37.*

- سندرا بولسكي، مدير برنامج التجارة والمساواة والتنمية لدى كرينيجي، هذه الأخيرة هي هيئة خاصة لا تهدف إلى تحقيق الربح، تتكلف بتشجيع التعاون بين الدول، وترقية الالتزامات الدولية، وقد تأسست عام 1915.

23-*Sandra Polaski*, ***Mexican Employment, Productivity and Income a Decade after NAFTA, University Carnegie,*** *25-02-2004, www.carnegieendowment.org/pdf/files/canadasenatebrief.pdf (22-08-2008)*

24- هانس بيترمارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255.

*25 -**Mexico Faces Up to Unemployment Growth**, www.wharton.universia.net*
26 -Sandra Polaski, op.cit. P9.

27- حنان حسين رمضان، مرجع سبق ذكره،ص ص 119.

28 -Dorrit Marks, EFFECTS OF GLOBAL INTERDEPENDENCE ON MIGRATION, P1. www.lwvlacrosse.org/files/immigrationstudy_globalinterdepen_marks.pdf
29 -www.globalpolitician.com/21503-mexico.(19-08-2008) .